Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/12
16 August 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية
في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة
بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

واقع الصناعة وآفاقها في فلسطين

إعداد
وزارة الاقتصاد الوطني

ملاحظة: لم يجر التدقيق في مراجع الوثيقة، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

04-0421

المجموعة التشاورية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- السلطة الفلسطينية
- جامعة الدول العربية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(*)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(*)
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة(*)
- منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم(*)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- منظمة العمل الدولية(*)
- صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية(*)
- البنك الدولي
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(*)
- المنظمة الدولية للهجرة(*)
- شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية(*)

الجهات المساهمة

- مؤسسة فريدريش ايبرت
- جمعية المساعدات الشعبية النروجية
- مركز البحوث للتنمية الدولية
- مكتب التمثيل النروجي لدى السلطة الفلسطينية
- الهلال الأحمر القطري
- شركة اتحاد المقاولين
- شركة التأمين العربية
- خطيب وعلمي
- نقليات الجزائري
- مؤسسة عائلة النمر

(*) ساهمت هذه المنظمات في تمويل بعض أنشطة المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

الفصل

أولاً- واقع وآفاق ٤

ألف- واقع الصناعة في فلسطين ٤
باء- آفاق الصناعة في فلسطين ٥

ثانياً- أهداف واستراتيجيات التصنيع في فلسطين ٦

ألف- أهداف التصنيع ٦
باء- استراتيجيات التصنيع ٧
جيم- مستلزمات الصنيع ٨
دال- الصناعات المحتملة (الممكنة) ١٣
هاء- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ١٨

ثالثاً- السياسات الصناعية ٢١

ألف- التصنيع في المدى القصير ٢٣
باء- إصلاح الأضرار ٢٦

مقدمة

غني عن البيان أن الاقتصاد الفلسطيني لم يخضع في تطوره ونموه عبر عشرات السنين، منذ الاستعمار البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧ وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لأية سياسة وطنية توجه مساره وتحدد معدلات نموه وفقاً لأهداف اقتصادية وطنية. بل على العكس، فقد تعرض للتدمير والتشويه والتبعية، ما ألحق به اختلالات هيكلية عميقة أعاقت تطوره ونموه وانحرفت به باتجاه تحقيق مصالح وأهداف اقتصادية إسرائيلية.

ونتيجة لتلك السياسات، ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية عند قيامها عام ١٩٩٤ اقتصاداً هشاً وتابعاً، يعاني بنية تحتية معدومة أو ضعيفة ومحدودية في القدرة الاستيعابية للعمالة الفلسطينية ومن اختلال كبير بين الناتج القومي والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى عجز مزمن في الميزان التجاري.

ونتيجة للأعباء المالية الكبيرة التي واجهتها السلطة الوطنية بسبب هذا الإرث الاقتصادي الذي تحملته، أصبح الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلال آخر أضيف إلى الاختلالات القائمة، وهو العجز المزمن في ميزانية السلطة، أي الخلل بين حجم الإيرادات الضيقة الموارد، والحجم الكبير للإنفاق العام المطلوب لمواجهة المشاكل الاقتصادية الكثيرة، وإصلاح الاختلالات الكبيرة وبناء البنية التحتية المتخلفة.

وعلى الرغم من المحددات التي فرضتها الاتفاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل في المرحلة الانتقالية، إلا أن المجال قد فتح أمام الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية لصوغ سياسة اقتصادية وطنية تُحدد من خلالها هوية الاقتصاد الفلسطيني ومساراته التنموية للتغلب على الاختلالات الهيكلية التي ورثناها عن الاحتلال ووضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار التنمية المستدامة. وفي إطار فهم مستقبل الاقتصاد الفلسطيني القائم على فلسفة الاقتصاد الحر الذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور الرئيس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويكون دور الدولة مقتصراً على الوظائف التقليدية كالدفاع وحفظ الأمن وسن القوانين والتشريعات وضمان سيادة القانون وخلق البيئة المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. فقد تمكنت السلطة الوطنية من تحقيق مجموعة من الإنجازات على تلك الأصعدة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٤ و٢٠٠٠، ما ساهم في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني وارتفاع معدلات نموه خصوصاً في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩[١] إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام ١٩٩٩ حوالي ٤ ٧٥٠ مليون دولار وإجمالي الناتج القومي حوالي ٨٥٠ ٥ مليون دولار، ما يزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٥٧٥ ١ دولاراً (بزيادة نسبتها ١,٧ في المائة عن عام ١٩٩٨)، ويرفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى ٩٤٠ ١ دولاراً (بزيادة نسبتها ٢,٦ في المائة عن عام

---

(١) تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة عن التجارة الخارجية الفلسطينية ٢٠٠٠.

١٩٩٨)[٢]. وتشير البيانات إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك العام بنسبة ٢٢ في المائة وكذلك ارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة ٧,٤ في المائة خلال عام ١٩٩٩.

وقد بلغ مجموع الاستهلاك خلال عام ١٩٩٩ حوالي ٦,٠ مليارات دولار، وشكل ما نسبته ١٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة معدلات الإنفاق العام على التوظيف والنفقات التشغيلية. وفي المقابل انخفض حجم الاستثمار مقارنة بعام ١٩٩٨ بنسبة ٦ في المائة، إذ بلغ في عام ١٩٩٩ حوالي ١,٦ مليار دولار وشكل ما نسبته ٣٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٣٩ في المائة خلال عام ١٩٩٨[٣].

وفيما يتعلق بالعمالة، تشير البيانات إلى أن نسبة البطالة انخفضت خلال عام ١٩٩٩ إلى ١٣ في المائة مقارنة بـ ٢٥ في المائة خلال عام ١٩٩٨. ويعزى ذلك إلى الزيادة الملحوظة في عدد العاملين في إسرائيل، إذ بلغ عددهم حوالي ١٣١ ألف عامل خلال عام ١٩٩٩، مقابل ٩٧ ألف عامل في عام ١٩٩٨ و٤٣ ألف عامل في عام ١٩٩٧. ويشكل عدد العاملين في إسرائيل ما نسبته ٢٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية البالغ عددها ٦٣٠ ألف عامل في عام ١٩٩٩ و١٩ في المائة من عدد السكان[٤].

وعلى صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٩، فقد احتل قطاع الخدمات بأنواعه المختلفة المرتبة الأولى، إذ ساهم بنسبة ٦٠ في المائة، بينما احتلت الصناعة المرتبة الثانية وساهمت بنسبة ١٦ في المائة تلاها القطاع الزراعي بنسبة ١٤ في المائة، في حين كانت مساهمة قطاع البناء والتشييد بنسبة ١٠ في المائة[٥].

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات حوالي ١ ٠٥٩ مليون دولار لعام ١٩٩٩، ما يشكل نسبة ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما الواردات فقد بلغت قيمتها في العام نفسه حوالي ٣ ١٠٠ مليون دولار أي بنسبة ٦٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي تقريباً[٦]، ما يعكس الاعتماد المتزايد على الاستيراد أمام القدرة المحدودة للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية، الأمر الذي يستدعي تركيز الاهتمام على الصناعات الموجهة للأسواق الخارجية. ونتيجة لاتساع الفجوة بين الصادرات والواردات، فقد تزايد العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات خلال عام ١٩٩٩ ليبلغ تقريباً ٢ ٠٤٠ مليون دولار. وتجدر الإشارة

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التقرير السنوي العربي الموحد، ٢٠٠٠.

(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠.

(٥) المراقب الاقتصادي العدد ٨، معهد ماس ٢٠٠٠.

(٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠.

إلى أن إسرائيل تهيمن على ما نسبته ٩٠ في المائة من التجارة الفلسطينية. وباختصار فإن التواضع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، بل التراجع في معدلات النمو في بعض السنوات وخاصة في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ يعود لمجموعة من العوامل، منها عوامل خارجية ومنها عوامل ذاتية. ويقف في مقدمة العوامل الخارجية، الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية المتعددة بحق الاقتصاد الفلسطيني. أما العوامل الذاتية، فتتمثل بشكل خاص بقلة ومحدودية الموارد الطبيعية، وضعف البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية، وعدم الوضوح في السياسات الاقتصادية والمالية، وغياب الاستقرار السياسي، ومحدودية القدرة على تطبيق القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي، وأخيراً غياب الصلاحيات الكاملة في السيطرة على الموارد الطبيعية وغيرها وتوظيفها لأغراض التنمية.

أولاً- واقع وآفاق

ألف- واقع الصناعة في فلسطين

قدر عدد المنشآت الصناعية في فلسطين وفقاً للمسح الصناعي الذي نفذته وزارة الصناعة عام ١٩٩٨ بحوالي ٨٥٠ ١٣[٧] منشأة، الغالبية العظمى منها منشآت صغيرة الحجم وتأخذ طابع الورش الصغيرة ويعمل فيها أقل من ٧ عمال. وتشكل الصناعات التحويلية المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت، يليها صناعة التعدين واستغلال المحاجر، ثم الأنشطة الصناعية في مجال إمدادات الكهرباء والماء والغاز. وتشكل الصناعات المعدنية اكبر صناعة تحويلية من حيث عدد المنشآت، فبلغت ٨٠٠ ٢ منشأة يليها صناعة الملابس ٠٠٠ ٢ منشأة، ثم الصناعات الغذائية بحدود ٧٠٠ ١ منشأة[٨]. وتوزعت باقي المنشآت على الصناعات البلاستيكية،الجلدية والأحذية، الكيماوية، الخشبية والأثاث، الميكانيكية والكهربائية، التقليدية ثم الصناعات الدوائية.

أما بالنسبة إلى العمالة الصناعية، فقد نمت خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ بنسبة ٢٥ في المائة، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي عام ٢٠٠٠ حوالي ٠٠٠ ٨٠ ألف عامل[٩] وقد احتلت صناعة الملابس والنسيج المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في التوظيف، وبلغت نسبة العاملين فيها حوالي ٢٦ في المائة من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية، ثم جاءت الصناعات المعدنية اللافلزية بنسبة ١٨,٧ في المائة، ثم الصناعات الغذائية بنسبة ١٥,٨ في المائة ثم صناعة الخشب والأثاث بنسبة ٨ في المائة[١٠].

وعلى صعيد مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت ما نسبته ١٦ في المائة عام ١٩٩٩، كان نصيب الصناعات المعدنية اللافلزية من إجمالي القيمة المضافة للصناعة بحدود ٢٧ في المائة ثم صناعة الملابس والنسيج ١٩ في المائة، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة ١٣ في المائة، فصناعة المعادن ١٠ في المائة ثم الصناعات الخشبية والأثاث بحدود ٨ في المائة[١١].

وفي ضوء ما تقدم يتبين أن الصناعات المعدنية اللافلزية، والملابس والنسيج، والصناعات الغذائية والمشروبات، والمعادن ثم الصناعات الخشبية والأثاث، تمثل الأنشطة الرئيسة للصناعات

---

(٧) المسح الصناعي، وزارة الصناعة ١٩٩٨.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) استراتيجية وسياسات التصنيع في فلسطين، مكحول باسم، معهد ماس ٢٠٠١.

(١٠) فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، نصر محمد، معهد ماس.

(١١) تحديث المسح الصناعي، وزارة الصناعة ٢٠٠٠.

التحويلية في فلسطين، إذ تشكل ما نسبته ٧٧ في المائة من مجموع المنشآت الصناعية، وتساهم بنسبة ٧٧ في المائة من إجمالي الناتج الصناعي، وتوظف نسبة ٧٨ في المائة من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي(١٢).

أما بخصوص الإنتاجية في الصناعة التحويلية، فقد بلغ متوسط إنتاجية العامل بحدود ٥٠٠ ٧ دولار، لكنها تتفاوت من نشاط صناعي إلى آخر، حيث بلغت في الصناعات الورقية حوالي ١٢ ألف دولار، بينما كانت في الصناعات المعدنية اللافلزية بحدود ٦٠٠ ٨ دولار، وفي الغذائية حوالي ٥٠٠ ٥ دولار، وفي الملابس والنسيج حوالي ٠٠٠ ٥ دولار.

أما على صعيد مساهمة الصناعة في التجارة الخارجية، فقد شكلت الصادرات الصناعية ما نسبته ٦٠ في المائة من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وبلغت قيمتها حوالي ٦٠٠ مليون دولار. وبالرغم من نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، إلا أن الأرقام ما زالت تشير إلى محدودية مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق توازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الفلسطيني.

وعن توزيع الصادرات حسب النشاط الصناعي، فقد احتلت الصادرات من المنتوجات المعدنية اللافلزية المرتبة الأولى، وشكلت ما نسبته ٤٥ في المائة من إجمالي الصادرات الصناعية، يليها صناعة النسيج والملابس بنسبة ١٥ في المائة والغذائية بنسبة ٨ في المائة، ثم الصناعات الكيماوية بنسبة ٥ في المائة(١٣).

باء- آفاق الصناعة في فلسطين

تنبع أهمية التصنيع بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني من كونه يشكل أحد أهم الاستراتيجيات لعملية التنمية الشاملة التي يجب اعتمادها وتبنيها للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريره من الاختلالات والتشوهات التي لحقت به من جراء الاحتلال الإسرائيلي وسياساته.

ومن ناحية أخرى، يعتبر التصنيع أحد الوسائل الأساسية لضمان إمداد الاقتصاد المحلي ليس بالسلع الاستهلاكية فحسب، بل بالسلع الاستثمارية أيضاً. وقد أظهرت تجارب عدد من الدول النامية فشلها في تحقيق تنمية مطردة ومعدلات نمو مقبولة حين استخدمت التصنيع لغرض إنتاج السلع الاستهلاكية فقط.

---

(١٢) فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، نصر محمد، معهد ماس ١٩٩٧.

(١٣) سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠١.

ويظهر تحليل واقع الصناعة في فلسطين، من خلال التشخيص الوارد في البند السابق، أن القطاع الصناعي يجتاز مرحلة تحوّل من قطاع مشوه، لم يساهم بشكل فاعل في عملية التنمية، إلى قطاع تتجه نحوه الآمال ليتصدر باقي القطاعات الاقتصادية في إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة، وكذلك في معالجة الاختلالات الهيكلية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني. ويبقى هذا التحول رهن توافر الفرص والإمكانات داخل الاقتصاد الفلسطيني. فهل تتوافر فعلاً المقومات والعناصر والشروط اللازمة لجعل القطاع الصناعي، قطاعاً رائداً لعملية التنمية؟ وما هي العقبات والمشاكل التي يمكن أن تواجه هذا التحول؟ وما هي الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن اعتمادها لأغراض هذا التحول؟

إن فرضية قيام دولة فلسطينية مستقلة، تسيطر على مواردها وحدودها، وتتخذ قراراتها الاقتصادية، بما يخدم التنمية وأهدافها، إلى جانب فرضية اعتماد التصنيع كأولوية وخيار باعتباره محركاً رئيساً لعملية التنمية، ستشكلان المدخل والأرضية في الإجابة على التساؤلات المثارة حول الفرص والإمكانات المتوافرة داخل الاقتصاد الفلسطيني لنجاح عملية التصنيع.

ثانياً- أهداف واستراتيجيات التصنيع في فلسطين

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الرئيسة في اقتصاد أي بلد، لما له من دور مميز في إرساء القاعدة المادية للتقدم والبناء، وقدرته على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا اصبح تطوير القطاع الصناعي يشكل هدفاً محورياً للدول، لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، ذلك ان تنمية وتطوير الصناعة يعني تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل واسعة، وبالتالي زيادة التنوع الاقتصادي الضروري لتحسين النمو الاجتماعي والتقني في تلك الدول.

ومن هذا الفهم لدور الصناعة وأهميتها، فإن النجاح في اختيار الاستراتيجيات الصناعية وتحديد السياسات يشكل المدخل الأهم لضمان نجاح عملية التصنيع في فلسطين، وضمان قيامها بلعب دورٍ مفصلي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك في أن غياب تلك الاستراتيجيات والسياسات اللازمة للتصنيع خلال سنوات الاحتلال، قد ساهم بشكل كبير في فشل أي أنشطة تصنيعية حقيقية، لكن هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود فرص وإمكانات للتصنيع في حال توافر الشروط والظروف والسياسات المناسبة.

ألف- أهداف التصنيع

قبل الدخول في عرض استراتيجيات التصنيع وتحديد الملائم منها لظروف فلسطين، من الأهمية بداية بلورة الأهداف المرجوة من التصنيع.

في ضوء تشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني، ودراسة تجارب بعض الدول النامية بشكل عام والدول المجاورة بشكل خاص، يمكن تحديد أهداف التصنيع في فلسطين على النحو التالي:

١- زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.

٢- رفع قدرة القطاع الصناعي على تغطية الحاجات الأساسية للسكان.

٣- زيادة حجم الصادرات الفلسطينية من خلال تطوير الصناعات القائمة واستحداث صناعات جديدة.

٤- توسيع العلاقات التشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها.

٥- نقل التكنولوجيا والمعرفة.

٦- الانفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والعمل قدر الإمكان على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن تحقيق جميع هذه الأهداف هو أمر في غاية الصعوبة، ما لم يتم اختيار واعتماد استراتيجية تصنيع ملائمة لظروف فلسطين وقابلة للتطبيق، يساندها اعتماد مجموعة من السياسات الصناعية. ويجب أن يتم اختيار إحدى الاستراتيجيات المعروفة وتطبيقها، وفقاً لتوجهات الدولة من حيث نوع التصنيع الذي ترغب فيه وتستطيع تحقيقه، هل هو التصنيع من أجل إحلال الواردات (التوجه للسوق المحلي) أم التصنيع من أجل التصدير (التوجه للأسواق الخارجية)؟

باء- استراتيجيات التصنيع

١- استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات

لقد تبنت هذه الاستراتيجية دول نامية متعددة خلال النصف الأخير من القرن الماضي. وفلسفة هذه الاستراتيجية قائمة على أساس وضع عوائق جمركية أمام الواردات من السلع الأجنبية بهدف حماية وتشجيع الإنتاج الوطني. وعادة تقوم الدول بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً، مع تطور عملية التصنيع ونمو القدرة التنافسية، إلى أن تتم إزالة الرسوم كلياً وتبدأ هذه الاستراتيجية بإحلال المنتوجات الاستهلاكية البسيطة، ثم تتبعها المنتوجات الأكثر تعقيداً وصولاً إلى المنتوجات الرأسمالية.

ومن الواضح أن هذه الاستراتيجية، وبخاصة في ظل العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة، لا تبدو مناسبة لظروف فلسطين، إضافة إلى أن تطبيقها يصطدم بمجموعة من العوائق والمحددات ومنها:

(أ) صغر حجم السوق المحلي وتدني قدرته الاستيعابية؛

(ب) التنوع الواسع في الواردات ما يجعل خلق بدائل لها في اقتصاد صغير عملية غير اقتصادية؛

(ج) عدم توافر مواد خام كافية ووسائل إنتاج متطورة.

وفي ضوء ما تقدم فإن الصناعات التي يمكن لها أن تغطي مثل السوق الفلسطيني (سوق ضيقة) هي الصناعات التي لا يوجد فيها وفورات حجم كبيرة، وهذا يعني الصناعات البسيطة والحرفية.

وكثيراً ما يصاحب هذه الاستراتيجية، عدم كفاءة اقتصادية وإنتاجية للمنشآت الصناعية بسبب غياب المنافسة الداخلية والخارجية.

٢- استراتيجية التصنيع من أجل التصدير

ويتطلب نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية مجموعة من الشروط، أهمها:

(أ) توافر عمالة ماهرة ومدربة على إنتاج سلع للتصدير بمواصفات متميزة، وبكفاءة إنتاجية عالية؛

(ب) قدرة السلع على المنافسة في الأسواق الخارجية؛

(ج) استثمارات كبيرة (تمويل للاستثمارات)؛

(د) شبكة من العلاقات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي يمكن أن تعترض هذه الاستراتيجية وتواجهها، إلا أنها توفر مجموعة من المزايا، أهمها:

(أ) توفير سوق عالمية واسعة بدلاً من السوق المحلية الضيقة، ما يتيح فرص الاستفادة من وفورات الحجم وانخفاض نفقات الإنتاج؛

(ب) إمكانية رفع كفاءة وأداء الصناعة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال مواجهتها للمنافسة الخارجية.

وفي اعتقادنا أن هذه الاستراتيجية تبدو الأكثر ملاءمة لظروف فلسطين نظراً إلى أهمية المزايا التي يمكن أن توفرها من جهة، وكذلك لإمكانية وجود فرص قوية داخل الاقتصاد الفلسطيني تمكنه من الوفاء بمتطلبات وشروط هذه الاستراتيجية.

جيم- مستلزمات التصنيع

إن الاتفاق على استراتيجية التصنيع الملائمة لظروف فلسطين لا يعني بالضرورة النجاح في عملية التصنيع، إذ إن ذلك يحتاج إلى شروط ومستلزمات. فالشروط الأساسية اللازمة ما زالت تواجه معوقات كثيرة وتعاني من نقص شديد، سواء أكان ذلك على مستوى المؤسسات، أم بالنسبة

للتشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الصناعي، أو على صعيد البنى التحتية، أو السياسات الدافعة للتنمية الصناعية. كما أن المنافسة الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، يضاعف من الصعوبات التي تواجه عملية التصنيع. وبغية الوقوف عند مستلزمات وإمكانات التصنيع في فلسطين وتحديد السلع التي يمكن أن تتخصص في إنتاجها، لا بد من التعرف على قاعدة الموارد الإنتاجية المتاحة للاقتصاد الفلسطيني.

١- الموارد البشرية

تشير البيانات الإحصائية لعام ٢٠٠٠ إلى أن عدد السكان بلغ ٣,٢ مليون نسمه نصفهم تقريباً دون الخامسة عشرة من العمر، أي ما يعادل مليوناً ونصف المليون شخص مؤهلين لدخول سوق العمل خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، ما يعني زيادة كبيرة محتملة في حجم قوة العمل[١٤]. وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى تزايد الضغوط في سوق العمل. ويتميز المجتمع الفلسطيني بارتفاع معدلات النمو، إذ بلغ ٣,٩ في المائة في الضفة الغربية و٤,٤ في المائة في قطاع غزة[١٥]. وبلغ حجم قوة العمل حوالي ٦٥٢ ألف شخص في عام ٢٠٠٠. أما معدل المشاركة الخام فبلغ حوالي ٢٠ في المائة وهي نسبة منخفضة مقارنة مع الدول المجاورة[١٦]. وتتميز قوة العمل الفلسطينية بارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض نسبة الأمية بين صفوفها، فلم تتجاوز ٤ في المائة، بينما كانت نسبة من أنهوا أكثر من ١٢ سنة تعليمية ٢٤ في المائة، ومن أتموا ما بين ١٠-١٢ سنة تعليمية حوالي ٣٠ في المائة، في حين كانت نسبة من أتموا ما بين ٧-٩ سنوات تعليمية بحدود ٢٥ في المائة. أما من أنهوا ١-٦ سنوات تعليمية فنسبتهم بحدود ١٧ في المائة[١٧]. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة العمالة الماهرة في قوة العمل الفلسطينية بقيت محدودة. وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة العمالة غير الماهرة وصلت إلى ٤٠ في المائة وهي بالتأكيد نسبة عالية.

ويشكل الإنسان العنصر الأساسي في عملية التصنيع بل في العملية الإنمائية ككل. ويأخذ الإنسان هذه الأهمية بغض النظر عن مستوى التكنولوجيا المستخدم؛ بل بالعكس فإن حاجة للتكنولوجيا المتطورة إلى الإنسان هي أكبر بكثير من حاجة التكنولوجيا العادية واليدوية، حيث تكون الحاجة هنا في قمتها للأيدي العاملة الماهرة والقادرة على استخدام واستغلال الآلات والمعدات بالشكل الأمثل.

---

(١٤) ماس المراقب الاقتصادي، العدد ٦، ٢٠٠٠.

(١٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠١.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) ماس المراقب الاقتصادي، العدد ٦، ٢٠٠٠.

إن أحد أهم الشروط اللازمة لتنفيذ عملية التصنيع بنجاح، هي القدرة على توفير الكفاءات الفنية والإدارية المتخصصة القادرة على إدارة جميع المراحل التي تجتازها عمليات التصنيع، بدءاً بمراحل استكشاف الأفكار الصناعية ودراستها، مع ما يتطلبه ذلك من أنشطة في البحث والاختبار ودراسات الجدوى، ومراحل التخطيط والتنفيذ وبناء المشاريع بكل جوانبها، ومراحل الإنتاج وما تحتاجه من مهارات في تخصصات مختلفة، وانتهاءً بمراحل التسويق بمتطلباتها المتعددة والمتشعبة من الاختصاصات. وفي الواقع فإن توفير هذه الحاجات البشرية يعد مشكلة كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الفلسطيني، لكنه ليس مستحيلاً إذا ما أحسن تطبيق سياسات تعليمية في فلسطين تنسجم وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخدم أغراضها. وكذلك إذا ما تمت الاستفادة من فلسطينيي الشتات بشكل جيد وتم تهيئة الظروف لاستقطابهم، حيث يمثلون طاقات وخبرات هائلة يمكن أن تسهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص.

إن محدودية المهارات ليست قدراً لا يمكن الخروج من وطأته، فالشعب الفلسطيني لديه القابلية والقدرة على اكتساب المعرفة العلمية من نظرية وتطبيقية، واكتساب المهارات المتنوعة إذا ما أتيحت له فرص البحث والتدريب في مؤسسات مكتملة التجهيزات. وبالطبع فإن دراسة "السياسات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا" قد تضمنت أكثر من فصل حول العلوم والتكنولوجيا، والتدريب المهني والتعليم بمستوياته المختلفة، وركزت بشكل واضح على المدخل التكنولوجي في مضمون البرامج والمناهج وتقنيات التعليم.

وأخيراً، فإن حجم الموارد البشرية المتاحة قد لا يشكل مانعاً أمام عملية التصنيع في فلسطين، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن دولاً كثيرة قد تمكنت من تحقيق معجزات اقتصادية خلال فترات زمنية قصيرة على الرغم من قلة عدد سكانها. وإذا كان عدد السكان داخل مناطق السلطة الوطنية بحدود ٣,٢ مليون نسمة، فإن فلسطينيي الشتات يمثلون امتداداً غنياً للشعب الفلسطيني، إذ يقدر عددهم بحدود خمسة ملايين نسمة.

إن توافر هذه الثروة في الموارد البشرية، والنجاح في تنميتها بما ينسجم وأهداف التنمية، يمكن أن يشكل حجر الأساس لانطلاقة عملية التصنيع عن طريق اكتساب ميزة نسبية في الصناعات التي تحتاج إلى هذا المورد المهم.

(أ) <u>الموارد الطبيعية</u>

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية حوالي ٧٠٠ ٥ كم^{٢}، وتمتاز فلسطين بموقعها الذي يربط آسيا بكل من أفريقيا وأوروبا. وبشكل عام فإن الأراضي الفلسطينية فقيرة بمواردها الطبيعية والمعدنية، باستثناء بعض أملاح البحر الميت بكميات اقتصادية وتوافر الحجارة والصخور الرخامية في أماكن مختلفة في فلسطين وبنوعيات جيدة وكميات كبيرة. أما فيما يتعلق بالموارد المائية الجوفية والسطحية فهي محدودة جداً، إضافة إلى أنها خاضعة للسيادة الإسرائيلية. وتعتبر الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في الأراضي الفلسطينية.

إن محدودية الأرض وندرة الموارد الطبيعية والمعدنية في فلسطين يمثلان بلا شك قيداً شديداً على تطوير صناعات يتطلب إنتاجها هذه الموارد. وعادة يكون مصير الصناعة التي لا تتوافر موادها الأولية والوسيطة محلياً الفشل وعدم القدرة على المنافسة الداخلية. لكن التجارب في العديد من الدول، وخاصة دول جنوب شرق آسيا، أثبتت أن هذا القيد على الرغم من أهميته لا يمنع قيام قاعدة صناعية ولم يمنع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، في هونغ كونغ وسنغافوره إلى حوالي ١٣٠ مليار دولار و٣٠ مليار دولار على التوالي في عام ١٩٩٤[١٨]، على رغم من أن مساحة كل من هذين البلدين لا تزيد عن ألف كم٢، كما انهما يفتقران إلى الموارد الطبيعية والمعدنية.

إن المستوى التكنولوجي العالي والنوعية الجيدة، يمكن لهما أن يعوضا هذا النقص ويعملا على تمكين المنتوجات الصناعية المعنية من منافسة المنتوجات الأخرى، محلياً وخارجياً، إذا أحسن استخدامها. ويصح القول هذا بشكل خاص على الصناعات الحديثة الكثيفة الاستخدام للمهارات البشرية والتكنولوجيا الطرية ولكن القليلة الاستخدام لرأس المال الثابت، وقد أصبحت من أبرز الصناعات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

(ب) الموارد المالية

لقد شكل ضعف الموارد المالية في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الاحتلال سبباً رئيساً في تخلف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، حيث كان الاستثمار في الأصول الإنتاجية ضعيفاً جداً، وفي حالات لم يكن كافياً لتغطية الاهتلاك في المخزون الرأسمالي. ولم يكن ذلك ناجماً عن ضعف في الادخار الذي ارتفع نتيجة زيادة الدخول والحوالات، بل كان نتيجة لعدم وجود فرص استثمارية إنتاجية بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى عدم وجود نظام مالي متطور يسمح باستقطاب هذه المدخرات وتحويلها إلى فرص إنتاجية، ما ساهم في توجيه هذه المدخرات إلى الاستثمار في المباني السكنية والتجارية نظراً إلى كون الاستثمار فيها أكثر أماناً.

ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، شهد القطاع المصرفي والسوق المالي تطورين سريعين، إذ تأسس أكثر من ٢٢ مصرفاً حتى عام ٢٠٠٠، منها ٩ مصارف وطنية و١٠ مصارف عربية و٣ مصارف أجنبية، تملك أكثر من ١٢٠ فرعاً منتشرة في جميع المدن الفلسطينية. وبلغ حجم الودائع في عام ٢٠٠٠ حوالي ٣,٥ مليارات ونصف مليار دولار. أما حجم الائتمان المصرفي "التسهيلات" فبلغ في السنة نفسها حوالي ١ مليار دولار، أي ما نسبته ٢٨ في المائة من إجمالي الودائع، وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول الأخرى[١٩].

---

(١٨) فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين، نصر محمد ١٩٩٧.

(١٩) سلطة النقد الفلسطينية. ٢٠٠٠.

وإذا كانت المدخرات الوطنية مهمة في بنـــاء القـــاعدة الرأســـمالية الفلســـطينية، فـــإن دور الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية لا يقل أهمية، خصوصاً أنهم يملكون رأس مال كبير.

وإضافة إلى المصادر المحلية، فإن المصادر الخارجية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توفـــير رأس المال اللازم لعملية التصنيع، وعادة تكون على شكل مساعدات وهبات أو قروض ميســـرة أو استثمارات مباشرة. وتشكل القروض والمساعدات، المصادر الرئيســـة للاســـتثمارات الحكوميـــة، بينما تشكل الاستثمارات المباشرة المصدر الرئيس للتدفق الرأسمالي الخاص.

لقد كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في عمليات التصنيع في الكثير مـــن الـــدول الحديثة التصنيع، إضافة إلى ما يمكن أن تقوم به من نقل للتكنولوجيا المعقدة، والمـــهارات الإداريـــة والخبرات الفنية والأساليب الإنتاجية المتطورة، وكذلك من نقل للمكائن والآلات الحديثة. كما أن هذه الاستثمارات قد تخلق طلباً على بعض المنتوجات الوسيطة والمكملة، ما قد يسهم ببنـــاء صناعـــات جديدة.

ولأهمية دور الاستثمارات الأجنبية في توفير رأس المال الـــلازم لعمليـــة التصنيـــع، فـــإن استقطابها يتطلب توفير مناخ استثماري مناسب، خصوصا أن هناك منافسة شديدة بين الدول الناميـــة على هذه الاستثمارات.

وفي ضوء ما تقدم من تشخيص لواقع مقومات ومستلزمات التصنيع في فلســـطين وبخاصـــة ما يتعلق منها بالموارد البشرية والطبيعية والمالية، وكيفية التغلب على النقص الحـــاصل فـــي هـــذه الموارد، ومع الإقرار بأن محدودية المتاح من تلك الموارد يشكل عائقا شديدا أمام انطـــلاق عمليـــة التصنيع بزخم، إلا أنه تبقى إمكانية حقيقية للتغلب على تلك العوائق عبر وسائل ومقاربات فعالة، تـــم توضيحها تحت كل بند من تلك الموارد، ولكن ذلك مرهون باستيفاء مجموعة من الشروط الجوهرية، أهمها:

(١) استقلال سياسي واقتصادي، وقيام دولة فلسطينية مستقلة تتمتـــع بســـيادة كاملـــة علـــى مواردها وحدودها وعلاقاتها الخارجية؛

(٢) اعتماد سياسات اقتصادية ومالية إلى جانب تبني مبادئ وأسس الإدارة السليمة والنـــيرة لعملية التنمية ومنها التصنيع، تكون قائمة على أساس المبادرة والقدرة على التغيير؛

(٣) إقامة وبناء المؤسسات الكفوءة ذات العلاقة بمجالات البحـــث والتطويـــر إلـــى جـــانب مؤسسات التمويل الإنمائي اللازمة والقادرة على توفير تسهيلات مالية إنمائية بشـــروط واقعية؛

(٤) توافر قدرة ورغبة لدى القطاع الخاص في الاستفادة من الفرص والتسهيلات التي يفترض أن تكون متاحة له في المجالات ذات العلاقة بعملية التنمية (الحوافز الاستثمارية، التمويل، البحث والتطوير، البنى التحتية والتكنولوجية، المهارات،...) بهدف الانطلاق بعملية التصنيع.

ويبقى أن نشير إلى أن التغلب على المعوقات التي تواجه عملية التصنيع، وخاصة ما يتعلق منها بالموارد البشرية والمالية، يحتاج إلى جانب الشروط الأربعة المشار إليها، إلى وقت كاف، قد يشكل قيداً على بعض مراحل التصنيع وطبيعتها أو حتى المراحل التي تسبق عادةً عملية التصنيع.

وللتوضيح، فإن المراحل المقصودة هنا والتي يحتاج إنجازها إلى وقت كاف، يمكن تقسيمها على النحو التالي:

(١) مرحلة الوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة؛

(٢) مرحلة بناء البنية التحتية وإعادة تأهيلها، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تحتاجه هذه المرحلة من وقت طويل واستثمارات ضخمة؛

(٣) مرحلة إعداد القوانين والتشريعات وإنجازها، وخاصة تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، وبناء المؤسسات العامة والمؤسسات الأهلية وكذلك مؤسسات القطاع الخاص؛

(٤) مرحلة تتعلق بنقل التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها وتطويرها وفقاً لحاجات ومتطلبات عملية التصنيع؛

(٥) مرحلة توفير الموارد البشرية اللازمة وتهيئتها لتحقيق ميزة نسبية في الصناعات ذات كثافة العمالة الماهرة، وما يتطلبه ذلك من تطوير نظام التعليم بجوانبه المختلفة.

وإن تنفيذ ما جاء في هذه المراحل وإنجازه، سيكون متداخلاً من حيث العامل الزمني، وسيكون من الصعب أو المستحيل تحديد سقف زمني لكل مرحلة أو وضع حواجز فاصلة بين مرحلة وأخرى.

دال- الصناعات المحتملة (الممكنة)

في ضوء ما تقدم من تشخيص وتحليل لواقع الصناعة في فلسطين، ومع الأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد المتاحة التي تحتاجها عملية التصنيع، ومع افتراض أن الشروط اللازمة لمواجهة محدودية الموارد يمكن السيطرة عليها، فما هي الصناعات "السلع" التي يمكن أن تحقق

للاقتصاد الوطني ميزة نسبية أو تنافسية بحيث يتم التركيز عليها والتخصص في إنتاجها وتصديرها للأسواق الخارجية؟

قد لا يكون من السهل الإجابة عن هذا السؤال بشكل مباشر ومحدد، نظراً إلى اختلاف المعايير التي على أساسها يتم تحديد نوع الصناعة المراد التخصص فيها من مذهب اقتصادي إلى آخر وبين مدرسة اقتصادية وأخرى، في حين ربط البعض نوع الصناعة المراد التخصص فيها بمستوى الدخل أو درجة التنمية، وصنَّفها على هذا الأساس بالتصنيفات التالية:

١- الصناعات المبكرة: وهي الصناعات التي تفي بالحاجات الأساسية وتستخدم تكنولوجيا بسيطة، ومنها الصناعات الغذائية، والصناعات الجلدية، وصناعة الملابس.

٢- الصناعات المتوسطة: وهي الصناعات التي تزداد حصتها في الناتج القومي الإجمالي مع زيادة الدخل، ومنها الصناعات الكيميائية، والمعادن اللافلزية، والخشب.

٣- الصناعات المتأخرة: وهي الصناعات التي تنمو بسرعة أعلى من الناتج القومي الإجمالي وتتضاعف حصتها في هذا الناتج، وتشمل صناعة الملابس، والمعادن الأساسية، والطباعة، والسلع الاستهلاكية المعمرة.

نجد أن هناك من يقول بأن عملية التصنيع هي عبارة عن عملية تحول تدريجية تمر بمراحل متعددة قائمة على قاعدة الميزة النسبية والقدرة التنافسية، وبالتالي فإن المعايير التي على أساسها يتم تحديد الصناعات المراد التخصص فيها تشمل: الموارد الإنتاجية – والمهارات والمعرفة – والابتكار.

وأخيراً فإن تجارب بعض الدول تشير إلى أن المستوى التكنولوجي المتوافر، أو التغير في أذواق المستهلكين أو في أهداف التنمية، قد تشكل المعايير الأهم في تحديد نوع الصناعات الممكن التخصص فيها وإنتاجها.

وفي ضوء ما تقدم من تحليل وتصنيف للمعايير والأسس التي على أساسها يتم تحديد الصناعات الممكن التخصص في إنتاجها، فإن القدرة التنافسية قد تشكل المعيار الأنسب بالنسبة إلى فلسطين في التخصص في إنتاج السلع وتصديرها، خصوصاً أن هذا المعيار يشكل أحد أهم ركائز استراتيجية التصنيع من أجل التصدير التي تم تنسيبها كاستراتيجية تصنيع ملائمة ومناسبة لظروف فلسطين.

وكما أشرنا سابقاً، فإن معيار القدرة التنافسية تحكمه مجموعة من العوامل والمحددات، أهمها:

١- المنافسة القائمة على أساس توافر الموارد الطبيعية.

٢- المنافسة القائمة على أساس العمالة الماهرة ذات الإنتاجية العالية.
٣- المنافسة القائمة على أساس الإبداع والتطوير.
٤- المنافسة القائمة على أساس تقنيات المعلومات الحديثة.

ووفقاً لهذه العوامل، ومع مراعاة المراحل التدريجية لعملية التصنيع وما يتخللها، فإننا نرى أن هناك إمكانات كبيرة وفرصة جيدة في تطوير بعض الصناعات القائمة، وخاصة تلك التي تعتمد على موارد طبيعية ومعدنية محلية وعمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة وتكنولوجيا بسيطة. ومن بين تلك الصناعات:

١- الصناعات الاستخراجية القائمة على استغلال الصخور لإنتاج حجر البناء والرخام والكسارات، حيث تلعب هذه الصناعة دوراً بارزاً على صعيد الإنتاج والتوظيف والتصدير، إضافة إلى توافر المواد الأولية بكميات تجارية كبيرة، مع تميزها بالألوان المرغوبة عالمياً، ناهيك عن البعد الديني والتاريخي لهذه الصناعة. ومن الأسباب الأخرى التي تدعو إلى التركيز على هذه الصناعة، النجاح الذي حققته على صعيد المنافسة في الأسواق الخارجية، إذ أصبح الحجر الفلسطيني يصل إلى أكثر من ٢٥ دولة في العالم من بينها أمريكا، بريطانيا، اليابان وحتى إيطاليا وكذلك قدرتها على استيعاب تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى أن قيمة الصادرات منها تشكل ما نسبته ٤٥ في المائة من إجمالي الصادرات الصناعية وامتلاك فلسطين لمخزون هائل من المواد الأولية لهذه الصناعة(٢٠).

وفي هذا المجال فان قطاع البناء والتشييد يشكل أحد أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين، سواء على صعيد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو على صعيد التوظيف، إضافة إلى قدرته على خلق علاقات تشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومما يعطي هذا القطاع أهمية إضافية، ارتباطاته الواسعة بالتقانة والعلوم والهندسة والمعرفة بشتى مجالاتها وتخصصاتها، نظراً إلى الأنشطة الواسعة والمتعددة التي يغطيها، سواء في مجال البناء من مساكن ومنشآت وطرق وجسور ومطارات وغيرها من البنى التحتية، أو في مجال الإنتاج من السلع والمدخلات اللازمة لهذا القطاع. ويمكن لقطاع البناء والتشييد أن يسهم بشكل فعال في تطوير القدرات الفلسطينية في المجالين الاستشاري والإنشائي، ويمكن له كذلك أن يساهم في:

(أ) تطوير شركات التعهدات والاستشارات؛
(ب) تطوير تكنولوجيا جديدة تساعد على حل المشاكل التي تواجه فلسطين في هذا النشاط؛
(ج) تحسين إنتاجية العمل؛
(د) زيادة تصدير الخدمات الفلسطينية في مجالي الاستشارات والتعهدات.

---

(٢٠) صناعة الحجر والرخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، مكحول باسم ومحمود أبو الرب ١٩٩٩.

وإذا ما جرى تنفيذ برامج الإسكان ومشاريع البنى التحتية وفقا للحاجات القائمة والمستقبلية، من خلال المؤسسات الفلسطينية واستخدام العمالة الوطنية والمدخلات المحلية، فقد يصبح هذا القطاع المحرك والرافعة للاقتصاد الوطني؛ وهذا سيقود بالتأكيد إلى زيادة الطلب على المدخلات الصناعية اللازمة لهذا النشاط، ما يتيح المجال للتخصص في إنتاجها.

٢- إضافة إلى صناعة الحجر والرخام والمنتجات الأخرى اللازمة لقطاع البناء والتشييد، هناك إمكانية للتخصص في صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية وبعض الأصناف من الصناعات الغذائية والمشروبات، حيث تمكن الفلسطينيون خلال فترة الاحتلال من اكتساب خبرات فنية وإدارية في مجال الإنتاج والتسويق لهذه الصناعات. ومما يضاعف من إمكانات النجاح في التخصص بتلك الصناعات، ما حققته السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها من إنجازات مهمة سواء على صعيد إعادة تأهيل البنى التحتية أو سن القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي والاستثماري أو على صعيد تنمية وتطوير الموارد البشرية. وكذلك ما حققته من نجاح على صعيد بناء العلاقات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية، بما في ذلك توقيع اتفاقيات تجارية مع العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية، حصلت فلسطين بموجبها على أفضليات تجارية في أسواق تلك الدول، ما سيعزز من القدرة التنافسية لتلك السلع سواء في السوق المحلي أو في الأسواق الخارجية.

٣- الصناعات القائمة على استغلال المقومات السياحية في فلسطين، كالصناعات الحرفية والتقليدية (الخزف، السيراميك، التطريز، الصدفيات، الخشبيات وغيرها)، حيث غالبية مدخلات تلك الصناعات تتوافر محلياً، ما يعزز القدرة التنافسية لها، إضافة إلى توافر العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لهذه الصناعات.

وعندما تتمكن الدولة الفلسطينية من بناء كل المؤسسات ذات العلاقة بالصناعة، وتوفير الكوادر المؤهلة لإدارتها، تكون قد طورت القوانين والتشريعات الاقتصادية بما يتلاءم والتقدم الصناعي، وخصوصاً ما يتعلق منها بالاستثمار والتجارة والمال. إضافة إلى ما سيكون قد تحقق من إنجازات مهمة على صعيد بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية من طرق وطاقة ومياه واتصالات ومناطق صناعية وغيرها. ومع استمرار جهود الدولة في تنمية وتطوير الموارد البشرية عبر تطوير النظام التعليمي بمستوياته المختلفة بما يخدم أغراض التنمية، والعمل في الوقت نفسه على إقامة مؤسسات البحث والتطوير داخل المؤسسات الإنتاجية. ومع الأخذ بالاعتبار إمكانية عودة الكثير من الفلسطينيين المقيمين في الخارج نتيجة الاستقرار السياسي للدولة والتحسن في الأوضاع الاقتصادية، مصحوبين بالخبرات الفنية والإدارية وبرأس المال.

وبالتأكيد من شأن هذه التوقعات أن تخلق مناخاً استثمارياً يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، ما يساهم في سد الفجوة بين حجم الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحلية، ناهيك عن دورها في نقل التكنولوجيا بأصنافها المختلفة اللازمة لعملية التصنيع وتوظيفها إلى جانب اكتساب الخبرات.

وستكون المنشآت الصناعية الفلسطينية وبدعم من مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالنشاط الصناعي، قد اكتسبت مهارات عالية في مجالي الإنتاج والتسويق، وقطعت شوطاً متقدماً في مجال تطوير المواصفات والمقاييس وتحسين الجودة، ما يمكنها من الوصول إلى الأسواق الخارجية وبقدرة تنافسية عالية.

٤- في ضوء ما تقدم يصبح بالإمكان الانتقال إلى التخصص في إنتاج الصناعات الكهربائية والإلكترونية والكيميائية، حيث تقتصر المرحلة الأولى من هذا الانتقال على الصناعات التجميعية إلى أن يتم اكتساب الخبرات والمهارات والتكنولوجيا اللازمة التي تسهل وتساعد على التخصص في إنتاج مدخلات تلك الصناعات.

ومما يدعو إلى التخصص في الصناعات التجميعية وضرورة التركيز عليها والتوجه إليها مجموعة من الأسباب أهمها:

(أ) كونها أكثر الصناعات قدرة على خلق فرص عمل؛
(ب) تعتبر من أكثر الصناعات قدرة على نقل التكنولوجيا والمعرفة؛
(ج) إن الصناعات التجميعية هي أكثر الصناعات قدرة على خلق فرص استثمارية جديدة.

وبالتأكيد فإن تطوير صناعة الملابس والأحذية والجلود وبعض الصناعات الغذائية والتقليدية بجودة عالية في ظل الظروف المشار إليها يصبح أمراً ممكناً ومطلوباً.

وفي هذا السياق لا بد من التنويه بأن بعض الصناعات الفلسطينية القائمة تعتمد على أسلوب التقليد والمحاكاة. وتعتبر الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل وبرامج الكمبيوتر وغيرها الأكثر تقليداً ومحاكاة. وعلى هذه الصناعات أن تأخذ بالاعتبار الاستحقاقات المترتبة على انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية مستقبلاً، التي تشترط الالتزام الكامل بحقوق الملكية الفكرية وتجنب ظاهرة التقليد والمحاكاة.

ومن الصناعات الأخرى التي يمكن أن تواجهها مشاكل حال انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية، الصناعات الدوائية، الأمر الذي يهدد استمرارها ما لم تعمل على تصويب أوضاعها بما ينسجم وقوانين حماية الملكية الفكرية وقانون براءة الاختراع. وهذا سيمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على تكنولوجيا متقدمة في هذا المجال.

وأخيراً يمكن التوجه نحو الصناعات والخدمات التي تعتمد على كثافة العمالة الماهرة والتكنولوجيا المتقدمة، مثل الإلكترونيات وأجهزة الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات وحتى بعض الصناعات المتعلقة بوسائل الإنتاج، عندما يكون الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة قد اكتمل، وتكون المؤسسات العامة والأهلية قد استكمل بناؤها على أسس سليمة ومتينة، وتم تحديث القوانين والتشريعات وتطويرها بما يخدم النشاط الصناعي الاستثماري والتنظيمي، وتكون البنية التحتية قد

استكملت بجوانبها المختلفة وفقاً لحاجات التنمية. والأهم من ذلك عندما يصبح نظام العلم والتكنولوجيا متطوراً بشكل كاف، ويسمح في الولوج في مجال هذه الصناعات.

وقد يكون من المفيد قبل الولوج في تلك الصناعات، البحث عن فرص تطوير خدمات متكاملة، تشمل التصميم والتجميع لهذه الصناعات، الأمر الذي سيرفع من مستوى كفاءة العاملين ومهاراتهم ويؤهلهم للدخول في المراحل الإنتاجية لتلك الصناعات وإنتاج سلع مطلوبة لأسواق التصدير بمواصفات متميزة وبكفاءة إنتاجية عالية تمكنها من المنافسة.

ومن بين أهم تلك الصناعات التي نرى ضرورة التوجه إليها والتخصص في إنتاجها الصناعات القائمة على المعلوماتية (Information Technology) بما في ذلك تكنولوجيا الاتصالات.

هاء- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

تشير الكثير من الدراسات الحديثة إلى أن "ثورة تكنولوجيا المعلومات" قادرة على إحداث تغييرات جذرية في طرق وأساليب عمل وأداء اقتصادات الدول، حيث تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاجية عوامل الإنتاج وفي نفقات الإنتاج والتسويق. وإن أهم ما يميز هذه الصناعة ضخامة وتزايد الطلب العالمي على منتوجاتها من جهة، وعدم حاجتها إلى استثمارات مالية كبيرة من جهة أخرى، فهي لا تحتاج إلى معدات وآلات ثقيلة أو مكلفة، وتقتصر الآلات المطلوبة على بعض أجهزة الكمبيوتر الحديثة والشبكات والأجهزة المكملة، ولا تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي والبنايات مقارنة بالأنشطة الإنتاجية الأخرى.

إن أهم عناصر ومستلزمات النجاح في هذه الصناعة، توافر عمالة ماهرة ومدربة ومبدعة، إضافة إلى شبكة اتصالات متطورة وبيئة قانونية تحمي حقوق الملكية الفكرية وعلاقات تجارية عالمية واسعة.

ونظراً إلى أهمية هذه الصناعة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الآمال معقودة على إقامة وتطوير هذه الصناعة في فلسطين، خصوصاً أن مستلزمات نجاحها تكاد تكون متوافرة في فلسطين ولو في حدود ضيقة.

ومن الأسباب الرئيسة الأخرى التي تدعو إلى التوجه نحو صناعة تكنولوجيا المعلومات:

١- قدرتها على توفير وخلق فرص عمل.

٢- قدرتها على المساهمة في زيادة الصادرات.

٣- قدرتها على المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٤- قدرتها على تحسين القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية وتعزيزها.

٥- قدرتها على تطوير الخدمات الاجتماعية وتحسين جودتها وقدرتها التنافسية، بخاصة في مجالات، الخدمات الصحية، التعليم، الخدمات المصرفية وغيرها.

٦- قدرتها على توفير الوسائل اللازمة للوصول إلى المعلومات والخبرات التي يمكن أن تساهم في تحسين الأداء للمؤسسات أو الأشخاص.

ويمكن القول إن فلسطين قد شهدت خلال السنوات الأخيرة (منذ قيام السلطة الوطنية) طفرة نوعية في مجال (ICT)، تمثلت في:

١- خصخصة قطاع الاتصالات، وتأسيس شركة الاتصالات الفلسطينية، التي تقدم الخدمات المشبوكة (الهواتف والاتصالات وغيرها). إضافة إلى الفرع المنبثق عن الشركة "جوال"، والتي تقدم خدمة الهواتف المتنقلة (المحمولة).

٢- اعتماد الاستراتيجية العامة لتكنولوجيا المعلومات.

٣- اعتماد منطقتين متخصصتين في الصناعات التكنولوجية إحداها في منطقة رفح والأخرى في منطقة خضوري-طولكرم، ضمن برنامج المناطق الصناعية، حيث تم إنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهاتين المنطقتين، ومصمم لها أن تشمل حاضنات تكنولوجية ومراكز تدريب.

٤- تأسيس هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة واعتماد قانون خاص بالمدن والمناطق الصناعية الحرة.

٥- تعديل قانون تشجيع الاستثمار وتضمينه حوافز متعددة للاستثمارات في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

٦- تأسيس هيئة تشجيع الاستثمار، حيث يضم مجلس إدارتها من بين أعضائه مندوباً عن اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات.

٧- تأسيس اتحاد خاص بالشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات يضم أكثر من ٥٥ شركة.

٨- إعداد مشروع قانون حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وهو في طور المناقشة في المجلس التشريعي.

٩- كما شهد قطاع التعليم توسعاً في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث أضافت الجامعات والكليات الأخرى تخصصات في علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التوسع في مجال التدريب. كما تم إدخال مواد جديدة على المناهج التعليمية في المدارس تشمل علوم الكمبيوتر والمعلومات.

١٠- أنجزت الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية نظام التشبيك "Networking" مع إنشاء أول شبكة حاسوب حكومية.

وفي ظل هذه الطفرة وما رافقها من إنجازات على صعيد البنى التحتية والبيئة القانونية، تزايد الطلب على أجهزة الحاسوب وتوابعه وخدماته، ما أدى إلى تأسيس شركات تجارية خاصة، تعنى بتكنولوجيا المعلومات وأخرى بالتدريب، وحاز بعضها على وكالات لشركات دولية بما في ذلك وكالات لمقاسم الاتصالات وأجهزة الحاسب الآلي ولوازمه.

وتشير بعض الدراسات التي أعدت عن واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين أن الكوادر البشرية الفنية المؤهلة، والبنية التحتية التكنولوجية المتوافرة يمكن أن تخدم الفرص الاستثمارية التكنولوجية في المجالات التالية:

١- تطوير البرامج، ويشمل: هندسة البرامج وتصميمها، البرمجة، فحص البرامج، ترجمة البرامج إلى العربية وصيانة البرامج.

٢- تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، ويشمل: مراكز للتعامل الإلكتروني، تحويل المعلومات، الاستشارات التكنولوجية، التجارة الإلكترونية، تصميم صفحات على الشبكة المعلوماتية العالمية، تصميم وتنفيذ شبكات معلوماتية.

٣- تصنيع وتجميع القطع الإلكترونية المستهلكة.

٤- التعليم والتدريب.

ومما تقدم يتبين أهمية دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدرته على تعزيز الإمكانية التنافسية للاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب رعاية هذا القطاع وتطويره عبر توفير المستلزمات والمقومات الضرورية واللازمة لتطوير وتنمية هذه الصناعة، وفي مقدمتها تنمية الموارد البشرية التي تشكل الركن الأساسي في المنظومة التنافسية لصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إضافة إلى توفير خدمات الاتصالات بشبكة واسعة وبكلف مقبولة ومنافسة. كما ان مصادر التمويل تشكل أحد المقومات الأساسية لنجاح هذه الصناعة، إلى جانب البيئة القانونية المحفزة للاستثمار.

إن القدرة على الوصول بهذه الصناعة إلى مستوى عال ومتطور يتطلب تناغما في الأداء بين الإنسان الفرد والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات الدولة، وبين النشاط التعليمي والإطار التشريعي في المجتمع، والجهد التسويقي والوعي الكامل والدائم لكل المستجدات على الساحة الدولية في الوقت ذاته.

ثالثا- السياسات الصناعية

يتبين من خلال استعراض تجارب بعض الدول الحديثة التصنيع والتي حققت معدلات نمو مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة، أن سر نجاحها المميز في عملية التصنيع بشكل خاص يعود لمجموعة من السياسات الاقتصادية والصناعية التي اعتمدتها ووظفتها. فإلى جانب دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وخلق بيئة استثمارية ملائمة تسهل نشاط القطاع الخاص وتشجع على الاستثمار الإنتاجي، وتوفير البيئة التحتية المتطورة، فقد عمدت إلى انتهاج سياسات صناعية، أهمها: سياسات مؤثرة في عناصر الإنتاج؛ سياسات مؤثرة في سوق السلع والخدمات؛ وسياسات مؤثرة في هيكلية القطاع الصناعي.

فالسياسات المؤثرة في عناصر الإنتاج، تتضمن:

١- الادخار: عملت على زيادة نسبة الادخار عن طريق زيادة الدخل من الصادرات والانتشار السريع للمؤسسات المالية، أو عن طريق نشر البرامج الادخارية الطوعية أو الإجبارية، وكذلك عن طريق زيادة حجم الاستثمارات الخارجية.

٢- التعليم: ضخت تلك الدول استثمارات هائلة في قطاع التعليم بمستوياته المختلفة، مع التركيز على التعليم المهني والتقني حتى أصبح التعليم متناسبا مع حاجات التنمية ككل. وكان لهذه السياسة دور أساسي في ارتفاع مستوى الإنتاجية والحد من البطالة. وقد صاحب ذلك تحسن كبير في معدلات الأجور، ووفر في الوقت نفسه ميزة نسبية في الأنشطة ذات كثافة العمالة الماهرة.

٣- البحث والتطوير: تشكل مؤسسات البحث والتطوير أحد أهم أوجه النشاط العلمي والتكنولوجي، بل أحد أهم عناصر البنية الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي، ما يستدعي بذل جهود حثيثة ومتواصلة لتطوير قدرات البحث والتطوير في فلسطين سواء على مستوى القطاع العام أو على مستوى القطاع الخاص.

إن الوصول إلى أفضل القدرات الفنية والعلمية وأفضل المعلومات يفترض أن يشكل هدفا استراتيجيا بالنسبة لفلسطين، وأن إمكانية الوصول لهذا لا تتوافر إلا للعلماء الذين يمارسون البحث بشكل دائم وحثيث. وهذا يتطلب توفير استثمارات ضخمة تغطي كل المجالات الأساسية لأنشطة البحث والتطوير، بما في ذلك تلك التي تعمل على تحقيق تميز نوعي للمنتوجات الصناعية وتعزز قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

وتتضمن السياسات المؤثرة في سوق السلع والخدمات:

(أ) السياسات التجارية وتنمية التجارة الخارجية: إن نجاح عملية التصنيع في فلسطين القائمة على أساس استراتيجية التصدير تتطلب توفير أسواق خارجية لتصريف المنتوجات الصناعية، وهذا يتأتى فقط من خلال إقامة علاقات تجارية مع الدول. ويمكن القول إن فلسطين قد نجحت في توقيع مجموعة من الاتفاقات التجارية مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية، حصلت بموجبها على أفضليات في أسواق تلك الدول والمجموعات؛

وفي هذا الإطار لابد من التنويه بأن فلسطين، وعلى الرغم من الإمكانات المحدودة والقيود المفروضة على تجارتها الخارجية قد حققت نمواً في صادرات السلع الصناعية، ما يعني أن عملية التصنيع قد لعبت دوراً أساسياً في توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير؛

(ب) المواصفات والمقاييس: ترتكز القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية على جودة ونوعية هذه المنتجات، الأمر الذي يتطلب رفع مستوى المواصفات وجودة ونوعية مدخلات الإنتاج، إضافة إلى الاهتمام بمستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة وبالتالي مستوى إنتاجيتهم.

وتزداد أهمية المواصفات والمقاييس بالنسبة للسلع التصديرية، إذ أصبحت المواصفة بمنزلة وثيقة المرور بالنسبة إلى حركة السلع بين الدول، ما يعني ضرورة تطوير عمل مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وتوفير البنية التحتية اللازمة لعملها ونشاطها.

وتتضمن السياسات المؤثرة في هيكلية القطاع الصناعي:

(أ) تحديد سياسات المنافسة بين الشركات والمؤسسات الإنتاجية على أساس منع السلوك الاحتكاري إلا بقدر ما تبرره وفورات الحجم الاقتصادي، وتطوير مستوى جودة المنتجات وتخفيض كلفتها؛

(ب) الانفتاح على الخارج وتعريض الشركات والمؤسسات المحلية إلى منافسة حقيقية مع الشركات الأجنبية، وتشجيع الشركات المحلية على إقامة علاقات تجارية مع الشركات الأجنبية في مجالات الاستثمار والإنتاج؛

(ج) تشجيع بناء المؤسسات المساندة، مثل مراكز البحوث والدراسات، ومراكز المعلومات، والاتحادات الصناعية، ومؤسسات التصدير وغيرها من المؤسسات المساندة لعملية التصنيع.

وإلى جانب تلك السياسات، يمكن للدولة أن تعتمد وتطبق سياسات صناعية أخرى من شأنها أن تسهل وتدعم عملية التصنيع في فلسطين، ومن بينها:

(أ) تشجيع فروع صناعية معينة في مراحل زمنية مختلفة وفقا للتغيرات المتوقعة في الميزة النسبية، وهذا من شأنه أن يدعم ويعزز استراتيجية التصنيع لأغراض التصدير. ولتطبيق هذه السياسة يمكن الاعتماد على الوسائل التالية:

(١) الائتمان التفضيلي؛

(٢) الرقابة على القطاع المالي والمصرفي، وتوجيه المدخرات وصناديق الادخار نحو الصناعات ذات الأولوية؛

(٣) تقديم حوافز تشجيعية إضافية لهذه الأنشطة الصناعية؛

(٤) توجيه سياسة التراخيص الصناعية نحو الأنشطة الصناعية ذات الأولوية.

(ب) توجيه برامج التأهيل الصناعي نحو المنشآت الصناعية التي تقع ضمن الأنشطة الصناعية المستهدف تطويرها وتنميتها؛

(ج) اعتماد صناديق مالية لتطوير المهارات، يكون رأس مالها مستقطعا من أصحاب العمل، ويستخدم لتطوير مستوى المهارات لدى العاملين بحيث تتحول الأنشطة الصناعية تدريجيا إلى أنشطة ذات كثافة عمالة ماهرة وكثافة تكنولوجية.

ويبقى أن نشير إلى أن سياسة تبني التكنولوجيا الموائمة في أنشطة القطاعات التنموية ورفع مستواها وإدامتها من شأنه أن يعمل على تعزيز القدرة التكنولوجية الوطنية ورفع كفاءة هذه القطاعات وإنتاجيتها وتنافسيتها.

وفي هذا الإطار، لا بد من تكثيف الجهود لتشجيع الفعاليات الاقتصادية على تنفيذ عقود نقل التكنولوجيا وخلق المناخ الملائم لاستمرار تدفقها وتراكمها واستيعابها، وتمكين تلك الفعاليات من الحصول على قاعدة معرفية وتدريب وافيين.

ألف- التصنيع في المدى القصير

يظهر التحليل السابق أن محاولات السلطة الوطنية الفلسطينية توفير وتحسين المقومات الأساسية اللازمة لإنشاء صناعة وطنية قوية خلال الفترة الانتقالية كانت تصطدم بعراقيل إسرائيلية مستمرة لإلغائها أو تحييدها. وقد برز ذلك بشكل واضح وصريح خلال الممارسات الإسرائيلية عقب انتفاضة الأقصى، والتي ذهبت إلى حد القصف المتعمد للمنشآت الاقتصادية والبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة بصورة لا يمكن أن يكون هدفها "مقاومة الإرهاب" كما تدعي إسرائيل.

إن الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه من خلال تحليل السلوك الإسرائيلي في السنوات الماضية بشكل عام، والفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى بشكل خاص، يشير إلى أن إسرائيل تسعى للسيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال ضرب قدراتها الاقتصادية، وتدمير أية إمكانات لقيام صناعات فلسطينية قوية تنافس الصناعات الإسرائيلية، أو تقلل من اعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد الإسرائيلي. بل إن كثيرا من التصرفات التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لا يمكن تفسيرها إلا كمحاولة للتخلص من السكان الفلسطينيين من خلال جعل ظروف الحياة، وبالذات الظروف الاقتصادية والمعيشية، صعبة بالنسبة إليهم ما قد يدفعهم إلى الهجرة. ولا شك في أن الوعي الكامل للمخططات الإسرائيلية سوف يتيح فرصة افضل للتصدي لها من خلال استراتيجية تصنيع واضحة، تأخذ المقومات المتوافرة للاقتصاد، بالاعتبار نقاط القوة والضعف فيه، والفرص المتاحة أمام الصناعة الفلسطينية والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها تلك الصناعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وسوف يتناول هذا الفصل أهداف واستراتيجيات التصنيع في المدى القصير، ونناقش في الفصل التالي أهداف واستراتيجيات التصنيع في المديين المتوسط والطويل. وسوف نحاول أن نوفق بين هذه الأهداف في الفترات الزمنية المختلفة.

١- استراتيجية التصنيع في المدى القصير

لمواجهة سياسة السلب والاقتلاع التي تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ولدعم صمود هذا الشعب ومساعدته في مقاومة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة لتدمير اقتصاده وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، إن الهدف الرئيس الذي يجب أن يسعى الفلسطينيون لتحقيقه خلال المدى القصير، أي خلال الفترة التي تحتل فيها إسرائيل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تسبق فترة قيام دولة فلسطينية مستقلة، هو تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

وقد يبدو ذلك مختلفا عن كثير من الدراسات السابقة التي تهدف في العادة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية وغير ذلك من الأهداف التقليدية. ويعود الاختلاف بالدرجة الأولى إلى أن معظم تلك الدراسات تفترض زوال الاحتلال وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وسيطرة على مواردها وحدودها ومعابرها ولها حرية اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لها. بل إن كثيرا منها تفترض وجود تعاون أو تكامل اقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بغض النظر عن شكل ومدى هذا التعاون أو التكامل. وربما كانت بعض تلك الافتراضات أو كلها، ممكنة في المديين المتوسط والطويل، ولكن العدوان الإسرائيلي الأخير الذي أعقب اندلاع انتفاضة الأقصى وسياسة الإغلاق والحصار والتوغل المستمر في الأراضي الفلسطينية أظهرت عدم صحة هذا الافتراض في المدى القصير، أي في الفترة الزمنية التي تسبق التوصل إلى تسوية سلمية وانسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية.

ومن هنا فإن الافتراضات الأساسية لهذه الدراسة تقوم على أساس أن الهدف الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني في المدى القصير هو الصمود والمقاومة من خلال تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية. أما في المديين المتوسط والطويل، فالهدف الرئيس هو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بما

يتضمنه ذلك من كفاءة في الإنتاج وزيادة في معدلات النمو وتطوير الميزة التنافسية للصناعات الفلسطينية وعدالة في توزيع الدخل.

ويثير هذا التميز بين الأهداف الاستراتيجية، القصيرة المدى من جهة والمتوسطة والطويلة المدى من جهة أخرى، تساؤلاً جوهرياً حول إمكانية التناقض بين هذه الأهداف. إن هذا التناقض قد يكون موجوداً في بعض الأحيان، ما يتطلب التضحية ببعض الأهداف مقابل تحقيق أهداف أخرى لها أولوية في مرحلة معينة. كما يتطلب الأمر محاولة التوفيق والتنسيق بين الأهداف المختلفة، خصوصاً أن بعض الأهداف يمكن أن تكون خطوة للوصول إلى الأهداف الأخرى. فعلى سبيل المثال، إن تطوير القدرات الذاتية الفلسطينية يؤدي إلى تعزيز الصمود والمقاومة في المدى القصير ويمكن الفلسطينيين من إحباط محاولات إسرائيل اقتلاعهم من أرضهم أو استمرار السيطرة على اقتصادهم. وسوف يؤدي ذلك في النهاية إلى الحصول على الاستقلال وتحقيق حلم الدولة الفلسطينية، وهي إنجازات سياسية قد لا تحدث إذا لم يتحقق الصمود والمقاومة. وسوف تؤدي هذه الإنجازات السياسية بدورها إلى تحقيق الأهداف الطويلة المدى للاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل في تحقيق تنمية شاملة وارتفاع مستوى رفاهية المجتمع الفلسطيني. وينعكس هذا التوجه بالتأكيد على أن "مقاومة الحصار والاحتلال تحتاج إلى وضع اقتصادي متين يدعم الصمود والمواجهة، كما أن تحقيق نجاحات وإنجازات سياسية يفتح أمام الوضع الاقتصادي فرصا للنمو والتطور".

٢- أهداف التصنيع في المدى القصير

يتطلب تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، بالضرورة، تقليل الاعتماد على إسرائيل في المدى القصير، مع الأخذ بالاعتبار تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد في المدى الطويل. ونقترح أن يتم ذلك من خلال استراتيجية صناعية تقوم على العناصر التالية:

(أ) التركيز على المشاريع ذات القدرة الاستيعابية للعمالة؛

(ب) التركيز على السلع ذات الأهمية الاستراتيجية التي تحل محل الواردات الصناعية من إسرائيل؛

(ج) تعميق الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، وخصوصاً الزراعة، للاستفادة من الموارد المتاحة وتخفيف الاعتماد على استيراد الموارد الإنتاجية عن طريق إسرائيل؛

(د) تشجيع إقامة مشاريع صغيرة في المناطق الفلسطينية؛

(هـ) تطوير بعض الصناعات التي يمكن أن تحقق لفلسطين ميزة تنافسية في إنتاجها في المدى الطويل.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف التالية في المدى القصير:

(١) توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، خصوصا للذين يفقدون أعمالهم نتيجة الحصار أو الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى؛

(٢) تغيير العلاقة الخارجية، بحيث تصبح باتجاه الدول العربية والانفتاح على السوق العالمية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية والاتفاقات؛

(٣) تخفيف هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني من حيث التجارة والعمل والموارد؛

(٤) إعداد القطاع الصناعي لمرحلة ما بعد الاحتلال.

٣- سياسات التصنيع في المدى القصير

تسعى استراتيجية الصناعة في المدى القصير، والتي تم توصيفها في الجزء السابق، إلى تخفيف التبعية لإسرائيل وبالتالي تعزيز القدرات الذاتية للصناعة الفلسطينية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من السياسات نجملها فيما يلي:

(أ) إعطاء أولوية لإصلاح الأضرار التي تنجم عن الحصار والإغلاق والاجتياح الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية؛

(ب) الاهتمام بإعادة تأهيل البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني؛

(ج) التركيز على الصناعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية؛

(د) تشجيع الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات الإسرائيلية؛

(هـ) تقوية الروابط الاقتصادية مع العالم العربي وزيادة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى بقدر ما تسمح به الاتفاقات المبرمة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل؛

(و) تطوير صناعات حديثة تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة التي يمكن أن تحقق لفلسطين ميزة تنافسية في إنتاجها في المستقبل.

باء- إصلاح الأضرار

لاحظنا في الفصل الثاني كيف تعرض الاقتصاد الفلسطيني لأضرار كبيرة نتيجة الحصار والقصف والاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتفاضة الأقصى، ما نجم

عنه زيادة معدلات البطالة وانخفاض الدخول وزيادة مستويات الفقر، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية والطلب على المنتجات المحلية. كما أدى العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إلى إرباك الإنتاج وزيادة النفقات وضعف القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية.

وكخطوة أولى للنهوض بالاقتصاد بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص، يجب إعطاء أولوية قصوى لإصلاح الأضرار التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني نتيجة السياسات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة، آخذين بالاعتبار إمكانية أن تستمر تلك السياسات والإجراءات، وربما تتصاعد في المدى القصير، أي قبل التوصل إلى حل نهائي وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية. ويتطلب ذلك إعداد خطط طوارئ لمعالجة وإصلاح الأضرار التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية بصورة سريعة وبشكل يضمن الحد من تأثيرها في الصناعة والاقتصاد وفي توقعات المستثمرين.

ومن بين الأمور التي يجب أن تعطى أهمية خاصة في المدى القريب، ما يلي:

١- إصلاح الأضرار التي أصابت البنية التحتية، وخصوصاً الطرق والمجاري وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات.

٢- إصلاح الأضرار التي أصابت المؤسسات العامة بما يتيح لها مواصلة نشاطها وتقديم الخدمات اللازمة للصناعة.

٣- دعم المؤسسات المساندة للصناعة، وخصوصاً المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، ومؤسسات التعليم والتدريب، وغيرها.

٤- تعويض المؤسسات الصناعية التي تضررت مادياً من القصف، سواء بإصلاح الأضرار الفعلية مباشرة، أو من خلال صناديق التعويض التي يمكن أن تقدمها المؤسسات العربية أو الدولية.

ونظراً إلى حجم الأضرار التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الماضية، فإن من المتوقع أن يتطلب إصلاح الأضرار التي خلفها الاحتلال مبالغ طائلة. ويقدر البنك الدولي قيمة المساعدات اللازمة لإصلاح تلك الأضرار ما بين ١,١ و١,٧ مليون دولار، إضافة إلى ٣٦١ مليون دولار قيمة الأضرار خلال الاجتياح الأخير (شهرا آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢). وقد اقترح إنشاء صندوق طوارئ القطاع الخاص الذي يمكن أن يقدم مساعدات مالية لإعادة تأهيل وإصلاح الأضرار المادية التي تعرضت لها مؤسسات القطاع الخاص، وبالذات الممتلكات الخاصة مثل المباني والآلات والمخزون، التي تضررت نتيجة الحصار والإغلاق والاجتياح الإسرائيلي، شريطة أن تكون تلك الأضرار غير مغطاة بالتأمين. كما يمكن أن تشمل المساعدات المقترحة توفير رأس المال العامل لمساعدة المؤسسات الخاصة التي عانت أضراراً جسيمة خلال الانتفاضة، وتقديم استشارات ومساعدات فنية للمؤسسات التي تحتاج ذلك.

وفي ضوء ما تقدم من تشخيص لواقع الصناعة في فلسطين وتحليل للخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من عامين؛ ولغرض تمكين الشعب الفلسطيني من تنفيذ استراتيجية التصنيع على المدى القصير، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني واستمرارية صموده أمام التحديات التي تواجهه، فإن أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، مدعوون لتوفير كل أشكال الدعم والمساندة للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص. ونعتقد أن تحقيق هذا الدعم يمكن أن يتم من خلال ما يلي:

(أ) إنشاء صندوق خاص لدعم الصناعة في فلسطين برأسمال يحدده القادة العرب من أجل التعويض عن الخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي من جهة ولأغراض تنمية وتطوير الصناعة الفلسطينية على المدى القصير من جهة أخرى؛

(ب) تفعيل قرارات القمم العربية بخصوص الإعفاءات الجمركية على الصادرات الفلسطينية من سلع صناعية وزراعية وخدمات للأسواق العربية، والطلب من جهات الاختصاص في كل دولة التزام تنفيذ تلك القرارات؛

(ج) تقديم المساعدات الفنية التي تحتاجها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في عملية إعادة تأهيل القطاع الصناعي وخاصة في مجالات تدريب وتأهيل الكوادر الفلسطينية وتوفير الخبراء والخبرات اللازمة لذلك؛

(د) تشجيع المستثمرين العرب على الاستثمار في فلسطين وتوفير الضمانات اللازمة لهم من قبل دولهم أو من خلال المؤسسات المالية العربية؛

(هـ) الطلب من المؤسسات والصناديق المالية العربية تخصيص برامج دعم للقطاع الصناعي في فلسطين ضمن برامج عملها والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في إعداد وتصميم تلك البرامج وتنفيذها.

ونعتقد أن من الأهمية إسناد دور بارز لجامعة الدول العربية والإسكوا والمنظمات العربية والإقليمية والدولية التخصصية، وخاصة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في عملية دعم التنمية الصناعية في فلسطين من خلال اعتماد برامج خاصة بدعم الصناعة في فلسطين وتنفيذها. إن التجربة والخبرات المميزة التي تتمتع بها تلك المنظمات في مجال التنمية الصناعية، تؤهلها للقيام بدور ريادي في تنمية وتطوير القطاع الصناعي في فلسطين وتنفيذ أية برامج يتم اعتمادها لدعم الصناعة استناداً للتجربة والخبرات المميزة التي تتمتع بها المنظمة، إضافة إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها في دعم القطاع الصناعي في فلسطين وتطويره.